

Governance of Financial Performance in Government Organizations: A Case Study on the Comprehensive Health Insurance System in Egypt

<https://www.doi.org/10.56830/IOYI7051>

Mohamed Ahmed Abdel-Maksoud 

Minister of Health and Population' Assistant for General Secretariat Affairs, Egypt

Email: mmaksoud84@yahoo.com

Prof. Mona Ahmed Kadry

Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport, Egypt

Prof. Farid Moharam Farid

Professor of Financial Accounting, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Egypt

Abstract

The main purpose of this thesis is to study the importance of integration between financial sustainability and digital governance and its principles for the sustainability of the comprehensive health insurance system. A survey on an intentional sample consisting of (325) individuals from (workers in the General Authority for Comprehensive Health Insurance / workers in the Ministry of Finance and related to the Authority / workers in the health sector and related to the Authority) and collecting and analyzing the relationships using the statistical software package SPSS as well as various statistical methods, considering that the independent variable It is digital governance and the dependent variable is the sustainability of the comprehensive health insurance system. The most important governance mechanisms, including (internal audit systems / reward systems / transparent information system / system Information characterized by the disclosure of reports) in the comprehensive health insurance system, and between indicators of financial sustainability in general, with the need to enhance the use of governance in the digital business environment.

Keywords: financial sustainability - digital governance - comprehensive health insurance system



حوكمة الأداء المالي في المنظمات الحكومية: دراسة حاله على منظومه التأمين الصحي الشامل في مصر

محمد أحمد عبد المقصود

مُعاون وزير الصحة والسكان لشئون الأمانة العامة، مصر

أ.د / مني أحمد قدرى

عميد كلية الدراسات العليا في الإدارة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر

أ.د / فريد محرم فريد

أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة، جامعة عين شمس - وعميد كلية الإدارة، جامعة بدر بالقاهرة، مصر

المستخلص

يتمثل الهدف الرئيسى لهذا البحث في دراسة أهمية التكامل بين الإستدامة المالية والحوكمة الرقمية ومبادئها لاستدامة نظام التأمين الصحي الشامل، مما دعي الباحث للقيام بهذه الدراسة لاستطلاع دور الحوكمة فى ظل بيئة رقمية تدعم الاستدامة الكلية لنظام التأمين الصحي الشامل عبر الاستدامة المالية له. وتم توزيع قائمة استقصاء على عينة قسدية مؤلفة من (325) مفردة من (العاملين بالهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل / العاملين بوزارة المالية وذات الصلة بالهيئة / العاملين بالقطاع الصحي وذات الصلة بالهيئة) وجمعها وتحليل العلاقات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS وكذا الأساليب الإحصائية المختلفة، باعتبار أن المتغير المستقل هو الحوكمة الرقمية والمتغير التابع هو استدامة نظام التأمين الصحي الشامل، وخلصت نتائج الدراسة إلى إمكانية تحقيق الاستدامة الكلية لنظام التأمين الصحي الشامل من خلال تحقيق الاستدامة المالية لهذا النظام وذلك بدعم من تطبيق آليات الحوكمة فى ظل بيئة رقمية حيث تبين وجود علاقة ذات تأثير جوهري بين بعض أهم آليات الحوكمة ومنها (نظم المراجعة الداخلية / نظم المكافآت / نظام معلومات يتسم بالشفافية / نظام معلومات يتسم بالإفصاح عن التقارير) بنظام التأمين الصحي الشامل، وبين مؤشرات الاستدامة المالية بصفة عامة مع ضرورة تعزيز الاستفادة من الحوكمة فى بيئة الأعمال الرقمية

الكلمات الدالة: الاستدامة المالية – الحوكمة الرقمية – التأمين الصحي الشامل.

أولاً: مشكلة الدراسة

دعت الاختلالات في نظام التأمين الصحي إلى قيام الدولة المصرية بمحاولة تأسيس نظام صحي شامل يتلافى تلك الاختلالات ويوفر الخدمات الصحية بمستوى جودة ملائم، تمثل هذا النظام فى نظام التأمين الصحي الشامل الذي قامت الدولة المصرية مؤخراً بتأسيسه بموجب القانون رقم (2) لسنة 2018.

وفى ظل تحول الدولة المصرية إلى بيئة الأعمال الرقمية وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030، يرى الباحث أنه بدون وجود بيئة رقمية تدعم تطبيق آليات الحوكمة ومبادئها فلا يمكن استدامة أي نظام صحي جديد، وهذا ما دعي الباحث للقيام بهذه الدراسة لاستطلاع دور الحوكمة فى ظل بيئة رقمية على الاستدامة الكلية لنظام التأمين الصحي الشامل عبر الاستدامة المالية له.

من هنا يتمثل التساؤل البحثي للدراسة فى ماهية دور الحوكمة فى ظل بيئة الأعمال الرقمية فى تحقيق الاستدامة المالية لنظام التأمين الصحي الشامل بما يدعم الاستدامة الكلية للنظام نفسه.



ثانياً- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤل البحثي المتمثل في "ما هي دور الحوكمة الرقمية في تحقيق الاستدامة المالية لنظام التأمين الصحي الشامل بما يدعم الاستدامة الكلية للنظام نفسه" ، بالإضافة إلى الأهداف الفرعية التالية :

- تحديد تأثير آلية شفافية المعلومات على تحسين مؤشرات الاستدامة المالية لنظام التأمين الصحي الشامل.
- التعرف تأثير الإفصاح عن تقارير الهيئة على تحسين مؤشرات الاستدامة المالية لنظام التأمين الصحي الشامل.
- قياس تأثير التحول الرقمي على تحسين مؤشرات الاستدامة المالية لنظام التأمين الصحي الشامل.

ثالثاً- أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة تقديم مدخل مقترح للمساهمة في ضمان استدامة نظام التأمين الصحي الشامل بجمهورية مصر العربية، ليتيح لمتخذي القرار وصناعي السياسات اتخاذ ما يلزم من إجراءات تُعزز توفير الخدمات الصحية ونفاذ المواطنين لتلك الخدمات وصولاً إلى الأهداف الاستراتيجية لمحور الصحة باستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030".

رابعاً : خطة الدراسة

المحور الأول : حوكمة الأداء المالي في الجهات الإدارية

المحور الثاني: الأطر التشريعية والقوانين الداعمة لمنظومة التأمين الصحي الشامل

المحور الثالث: التكامل دراسة بين الحوكمة الرقمية والاستدامة المالية في منظومة التأمين الصحي الشامل

المحور الرابع : الدراسة التطبيقية

المحور الأول: حوكمة الأداء المالي في الجهات الإدارية

أولاً: مفهوم وأهداف الحوكمة:

ظهرت الحوكمة في القطاع الحكومي مؤخرًا، إذ أنها تقوم بالمساعدة على تحديد الأهداف وكذلك مراقبة العمل، بجانب أنها مرتبطة بالمحاسبة، فالحوكمة يتم تعريفها على أنها جملة من القوانين والقواعد وكذلك المعايير المستخدمة من قبل المنظمات في رقابة المهام الخاصة بها، كما أنها عبارة عن جملة من القوانين والتشريعات التي تقوم بتحقيق الأهداف، إن مفهوم الحوكمة قد بدأ حينما كانت الشركات تريد أن تُحدد مهام واختصاصات الشركة، ولها العديد من المبادئ كالشفافية والمراقبة وتحديد المسؤوليات، وتلك المبادئ تُتبع للوصول للأهداف، كذلك فالحوكمة تعمل على التخلص من الفساد من خلال المراقبة، حيث يعتبر الفساد ظاهرة منتشرة في بعض القطاعات الحكومية. (البسام، 2021) حيث تهدف الحوكمة إلى تحقيق الأهداف الآتية: (الحصري ، 2021)

- الشفافية: والتي تعد من بين المفاهيم الظاهرة مؤخرًا بالحوكمة.
- المساءلة: إذ أن الحوكمة تقوم بمنح الحق للمشاركين بمساءلة الجهاز التنفيذي عن الأداء الخاص بها.
- المساواة: بين كلاً من المستثمرين الصغار وكذلك الكبار، أو بين كلاً من المستثمر المحلي وكذلك المستثمر الأجنبي.

تتنوع الحوكمة علي حسب هدفها، حيث تهدف الحوكمة الفعالة إلى تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة على المؤسسات، عن طريق تطبيق قواعد وتشريعات تشتمل على المساواة والعدالة والمصلحة العامة.

ثانياً: أسانيد الحوكمة في مصر والتنمية المستدامة: (الحصري، 2021)

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تطبيق مبادئ حوكمة الإدارة المحلية وتفعيل دور المواطنين وضمان مشاركة أكثر فعالية خاصة المهمشين من الفقراء أو النساء، ونظرا للدور الهام الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهم شركاء التنمية على المستوى المحلي، فإنه من الأهمية تفعيل دورهم وتطبيق مبادئ



الحكومة من حيث المساواة والتحول الى اللامركزية والشفافية ووضع الرؤية الاستراتيجية وسرعة الاستجابة والكفاءة والفعالية والعدالة والمساواة وسيادة القانون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأصبح مبدأ الاستدامة مطلب رئيس في عملية التنمية الشاملة على المستوى العالمي ومن ثم باتت أهداف التنمية المستدامة ركيزة أساسية في رسم استراتيجيات الإدارة العامة.

وبما أن أهداف التنمية المستدامة متكاملة؛ فإن النتائج في أي مجال تؤثر وتتأثر بالمجالات الأخرى، كما أنها تهدف إلى تحقيق التوازن بين استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتسعى نحو إدماج الفئات المهمشة والأجدر بالرعاية والقضاء على العديد من المشاكل والقضايا العامة التي تمس كافة جوانب الحياة، وعلى وجه الخصوص الفقر المدقع والجوع والأوبئة والتمييز ضد المرأة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة، باتت المعرفة والإبداع والتكنولوجيا والموارد المالية ركائز أساسية، يتطلب تبني مفهوم الإصلاح الهيكلي للمؤسسات، وعلى رأسه الاتجاه نحو التنمية البشرية وتمكين المرأة والدفع بها إلى الإدارة العليا كمحرك أساسي للإصلاح المؤسسي، وهو ما يتعلق بهدف رقم (16) من أهداف التنمية المستدامة والذي يركز على السعي نحو تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات وتضم جميع فئات المجتمع، فبدون السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعال، القائم على سيادة القانون لا يمكننا أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثاني: الأطر التشريعية والقوانين الداعمة لمنظومة التأمين الصحي الشامل

استكمالاً لسلسلة التشريعات والقوانين الداعمة لمساعي الإصلاح الجذري للنظام الصحي بجمهورية مصر العربية، فقد تقدمت الحكومة المصرية بمشروع قانون آخر لإنشاء المجلس الصحي المصري، حيث حرصت الدولة المصرية على الاضطلاع بدورها في تطوير جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، والتي تبدأ من خلال اتباع المعايير الدولية في التدريب والتعليم الطبي المهني المستمر للفريق الطبي والعمل على رفع كفاءته، وهو ما استلزم معه وجود مجلس جديد يسمى "المجلس الصحي المصري".

بالإضافة إلى أن مشروع القانون يهدف إلى رفع المستوى العلمي والتطبيقي للأطباء والعاملين في مختلف التخصصات الصحية، وتطوير التدريب الصحي التخصصي على مختلف مستويات المهن الصحية ولكل التخصصات الصحية وكذا إلى رفع المستوى العلمي والسريري (الإكلينيكي) للأطباء، واعتماد البرامج العلمية والتدريبية المهنية والتخصصية الصحية العليا في المرحلة ما بعد التعليم الجامعي، واعتماد الشهادات المهنية أو ما يستحدث مستقبلاً لمن يجتاز هذه البرامج في فروع العمل الصحي الطبي المختلفة من جهات التدريب المهني المعتمدة من المجلس، واختبارهم للتحقق من استيفائهم للتأهيل الكافي للممارسة الطبية والصحية التي تحقق أعلى درجة لأمان المرضى ولضمان تحسين الخدمات الصحية في مصر، وفقاً للسياسة الصحية والطبية العامة للدولة في ظل التوجهات الرئاسية لكي ينعم المواطن بحياة كريمة، وجاءت أهم الملامح الأساسية لمشروع القانون على النحو الموضح فيما بعد :-

- حلول المجلس الصحي المصري محل الهيئة المصرية للتدريب الإلزامي للأطباء، المنشأة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (210) لسنة 2016.
- إنشاء هيئة عامة خدمية تسمى "المجلس الصحي المصري" وتكون له الشخصية الاعتبارية، ويتبع رئيس الجمهورية، ويكون مقره الرئيسي القاهرة الكبرى، ويجوز له إنشاء فروع في المحافظات.
- منح للمجلس الصحي المصري الحق في إجراء الامتحان الذي يعقده للتأهيل لمزاولة المهن الطبية قبل الحصول على الترخيص اللازم لذلك، وبما يتوافق مع أحكام القوانين والقرارات المنظمة لمزاولة المهنة.
- تشكيل مجلس الإدارة، وآلية تعيينه، وكيفية وضع ضوابط العمل به وتنظيم اجتماعاته واختصاصاته الوظيفية.
- تعيين للمجلس أميناً عاماً وحدد اختصاصاته وألية تعيينه، ومدته واختصاصاته الوظيفية.



- تحديد الحد الأقصى للرسم الذي يتقاضاه المجلس الصحي المصري عن الخدمات التي يقدمها، وفوضت اللانحة التنفيذية لتحديد فئات هذا الرسم.

المحور الثالث : التكامل بين الحوكمة الرقمية والاستدامة المالية في منظومة التأمين الصحي الشامل

في السنوات الأخيرة أصبح هناك زيادة في الطلب على الخدمات العامة نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الوعي لدى الأفراد صاحبه تطور تكنولوجيا، مما أدى إلى السعي الحثيث من قبل الجهات العامة والخاصة إلى محاولة الاستفادة من هذا التطور بتسخير الإمكانيات لتطوير الأداء الحكومي والخدمات المقدمة؛ ونتيجة لذلك تبني العديد من الدول مفهوم ومبادئ الحوكمة الإلكترونية. وتعرف الحكومة الإلكترونية على أنها تقديم الأعمال الإدارية الحكومية بصيغة إلكترونية تقنية من خلال ربط إدارات الحكومة بعضها مع بعض، وتقديم الخدمات والمعلومات وإنجاز الأعمال الحكومية بطرق إلكترونية متاحة للكافة فتعرف الحكومة الإلكترونية بأنها قيام الجهاز الإداري في الدولة باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات الرقمية؛ لسرعة إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العامة، وقضاء مصالح المواطنين، بشيء من الشفافية والوضوح الإداري. (البسام، 2021)

مما سبق، يتضح التوافق الكبير بين مبادئ الحوكمة في القطاع العام والنتائج المستهدفة من تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية. حيث يركز مفهوم الحوكمة في القطاع العام على تعزيز الشفافية وتحديد المهام والمسئوليات للمسؤولين العموميون وتحقيق مبادئ العدالة والمساواة بين الأفراد والمنظمات وتهدف إلى تطوير الأداء الحكومي.

المحور الرابع : الدراسة التطبيقية

لدراسة دور الحوكمة الرقمية في تفعيل واستدامة نظام التأمين الصحي الشامل تم توزيع قائمة إستقصاء على 325 مفردة ممن لديهم خبرة عن دور الحوكمة وقد استجاب منهم 303 شخص بنسبة استجابة 93% تقريباً، وقد شملت العينة أشخاص من مختلف سنوات الخبرة والمستويات الوظيفية في مختلف القطاعات ومختلف المهن والمستويات العملية، وقد تم إجراء تحليل تلك العلاقة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS إصدار 22، وكذا الأساليب الإحصائية التالية:

- 1) الجداول التكرارية والأشكال البيانية.
- 2) الإحصاءات الوصفية (مقاييس النزعة المركزية- مقاييس التشتت).
- 3) اختبارات الاعتمادية والصلاحية (كرونباخ الفا) .
- 4) اختبارات تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي (كلموجروف - سينماروف) .
- 5) معامل الارتباط واختبارات معاملات الارتباط باستخدام توزيع (T).

نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج الدراسة في إمكانية تحقيق الاستدامة الكلية لنظام التأمين الصحي الشامل من خلال تحقيق الاستدامة المالية لهذا النظام وذلك بدعم من تطبيق آليات الحوكمة في ظل بيئة رقمية، وتم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال القيام بدراسين نظرية وعملية. وبالنسبة للدارسة النظرية، تم مناقشة عدد من الدراسات البحثية السابقة ودراسة العديد من الأطر التنظيمية والتشريعية وقد تم استنباط نتيجة هامة من نتائجها ألا وهي وجود بعض الاختلالات التي تهدد الاستدامة المالية لنظام التأمين الصحي الشامل والتي تهدد الاستدامة الكلية للنظام نفسه. أما فيما يتعلق بالدراسة العملية، والتي تمت وفقاً لمدخل الاستقصاء فقد توصل الباحث منها لعدد من النتائج والتي يمكن إيجازها في قبول فروض الدراسة.

ثانياً : التوصيات

بعد دراسة الباحث للعلاقة بين آليات الحوكمة الرقمية وبين الاستدامة المالية بنظام التأمين الصحي الشامل، يوصى الباحث في ضوء ما توصل إليه من نتائج نظرية وتطبيقية بما يلي: -



- 1- تعزيز الاستفادة من الحوكمة في بيئة الأعمال الرقمية من خلال استكمال البنية التشريعية والتنظيمية، والبنية التحتية الرقمية وتوعية الأفراد بأهمية التقنيات الرقمية كوسيلة لتعزيز الاستفادة من الحكومة الإلكترونية.
- 2- التوسع في تطبيق الأنظمة الرقمية الموحدة التي تساهم في تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية وتحقيق التكامل الرقمي بين هيئات نظام التأمين الصحي الشامل الثلاثة.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية

- 1 أسماء أمين، مقال بعنوان وزارة التخطيط: نستهدف تغيير أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة إلى البرامج والأداء، 2019.
- 2 الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة في مصر.
- 3 أمانة مسعودي، سيدي محمد مكاوي، دور الحوكمة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الصحية وتطوير أداء المستشفيات الجزائرية ، 2020.
- 4 بسام البسام، الحوكمة في القطاع العام والتنمية الشاملة والمستدامة، المجلة العربية للإدارة، مجلد 41، عدد 3 ، 2021 .
- 5 بسمة محرم الحداد، وآخرين ، منشآت الأعمال والتحول الرقمي، المجلة المصرية الكمبيوتر- للمعلومات ، 2018 .

ب- المراجع الإنجليزية:

- 1) Aceto, G., Persico, V., & Pescapé, A. (2020). Industry 4.0 and health: Internet of things, big data, and cloud computing for healthcare 4.0. *Journal of Industrial Information Integration*, 18,(1), pp. 100-129.
- 2) Burton-Jones, A., Akhlaghpour, S., Ayre, S., Barde, P., Staib, A., & Sullivan, C. (2020). Changing the conversation on evaluating digital transformation in healthcare: Insights from an institutional analysis. *Information and Organization*, 30(1), pp. 100-255.
- 3) Fasseeh et al. *Journal of the Egyptian Public Health Association* (2022).
- 4) Geissler, A. (2022). How Denmark, England, Estonia, France, Germany, and the USA Pay for Variable, Specialized and Low Volume Care: A Cross-country Comparison of Inpatient Payment Systems. *International Journal of Health Policy and Management*,
- 5) Gericke, Christian A. (2004): Financing health care in Egypt: Current issues and options for reform, *Diskussionspapier*, No. 2004/5, Technische Universität Berlin, Fakultät Wirtschaft und Management, Berlin.
- 6) Guimarães, T., Silva, H., Peixoto, H., & Santos, M. (2020). Modular Blockchain Implementation in Intensive Medicine. *Procedia Computer Science*, 170 (3), pp. 1059-1064.
- 7) Hassen, H. B., Ayari, N., & Hamdi, B. (2020). A home hospitalization system based on the Internet of things, Fog computing and cloud computing. *Informatics in Medicine Unlocked*, 5, (6), pp.1-20.
- 8) *Health Management*, Volume 5 / Issue 5 / 2010, The Healthcare System in France.



- 9) Kraus, S., Schiavone, F., Pluzhnikova, A., & Invernizzi, A. C.(2020) Digital transformation in healthcare: Analyzing the current state-ofresearch. Journal of Business Research, 3 (123), pp. 557-567.